محليات

لأسباب صحية.. إغلاق ٨٠ محلاً بدمشق

| محمود الصالح

لم تشهد دمشق خلال هذا الصيف انتشار أي جائحة أو وباء صحي نتيجة تناول الأطعمة. هذه بشارة طيبة استطعنا أن نؤكدها من خلال تقاطع المعلومات بين مختلف المؤسسات الصحية والرقابية في المحافظة ولكن هذا لا يعني أن الأسواق خالية من أي مخالفة ولا زال ضعاف نفوس يسعون إلى الكسب غير المشروع على حساب صحة الناس. وفي هذا السياق يأتي الحديث عن دور مديرية الشؤون الصحية في محافظة دمشق التي تضطلع بدور مهم في مراقبة الأسواق والمنتجات الغذائية ومياه الشرب والمسالخ وكل ما له علاقة بالصحة العامة. خلال الفترة الماضية نظمت المديرية ٨٨٥ ضبطاً صحياً وأغلقت ٨٠ محلاً لمخالفة أصحابها لشروط الصحة العامة. هذا ما كشف عنه لـ«الوطن» مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق الدكتور ماهر ريا وأضاف: إن دوريات الرقابة تتابع وبشكل يومي الأسواق العامة وخاصة محال بيع اللحوم والألبان والأجبان والمواد الغذائية وكذلك المطاعم ويتم التأكد من التزامها بالشروط الصحية ومخالفة من يستوجب المخالفة. وعن مدى دقة ما يقال عن وجود لحوم في سوق باب سريجة غير مذبوحة في المسلخ بيّن ريا: يتم بشكل يومي القيام بجولات على أسواق المدينة وبشكل خاص باب سريجة للتأكد من عدم بيع مواد غذائية غير مطابقة للمواصفات والتدقيق في اللحوم المعروضة والتأكد من ختمها بخاتم المسلخ الفني وفي هذا السوق تم تسطير ٣٧ ضبطاً صحياً وإغلاق ١٠ محال لمخالفتها للشروط المطلوبة لبيع اللحوم. وعما يتعلق ببيع المشروبات الملونة قال مدير الشؤون الصحية: تتم مصادرة الأدوات والعصائر غير المحققة الشروط الصحية في الأسواق وتقوم دورياتنا بشكل يومي بالعمل على متابعة المواد المعروضة في الأسواق وخاصة المشروبات التي يزداد الإقبال عليها خلال فصل الصيف ويتم تسليم تلك المواد والأدوات إلى دار الكرامة، إضافة إلى مكافحة باعة المواد الغذائية المكشوفة من لجنة شكلت لهذه الغاية برئاسة الأمين العام لمحافظة دمشق. أما عن رش المبيدات الحشرية ومكافحة القوارض فيتم رش المبيدات بطريقة الرش الضبابي واليدوي ويتم الرش وفق برنامج محدد لهذه الغاية ويشمل المشافي وضفاف الأنهار ومقالب القمامة والأسواق العامة ويتم العمل على مكافحة القوارض والكلاب الشاردة ويتم التنسيق مع مديرية صحة دمشق لرش المناطق التي تنتشر فيها ذبابة الرمل المسببة لمرض (اللاشمانيا) وهناك فريق تقص من الصحة لهذه الغاية ولا ظواهر في هذا الجانب. أما عما يتعلق في إمكانية الدخول إلى المطاعم للتأكد من مدى مطابقة الأطعمة فيها للشروط الصحية فقد أكد ريا أن عناصر المديرية يقومون وبشكل يومي بجولات على المطاعم للكشف على المواد الغذائية والنظافة والتأكد من التبريد للحوم والفروج ويتم التشدد على صلاحية المواد الغذائية المستخدمة لتحضير الأطعمة ومراقبة نوعية وصلاحية المواد الغذائية المعلبة وأخذ عينات عشوائية من تلك المواد وإجراء التحاليل الجرثومية والكيميائية عليها وبيان مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري وبلغ عدد العينات التي تم سحبها ٥٤١ عينة خلال العام الحالي.

وزير الإدارة المحلية والبيئة

يجب مراجعة كل استثمار في كل شبر

| طرطوس- الوطن

طالب وزير الإدارة المحلية والبيئة بمراجعة كل أملاك الوحدات الإدارية وإجراء عملية تقييم لجميع الاستثمارات ومعرفة كيفية تلزيمها وهل كان هناك عدالة في التلزيم والاستثمار والعائدات؟!

مؤكداً أن معظم وحداتنا الإدارية تطلب إعانات للرواتب لذلك يجب مراجعة كل شيء فالوحدات الإدارية هي الأغنى وهذه مسؤولية برقبتنا ويجب القيام بها مشيراً إلى أن هناك مجالس أعطت بغير وجه حق ومجالس أخرى كانت خافت من التدخل بسبب النزاعات القضائية لذلك يجب مراجعة كل الاستثمارات ولا خوف من القضاء فالوحدات الإدارية المفترض أن تكون الأكثر غنى ورديفاً للجيش في عملياته العسكرية ولكن للأسف هي الأكثر ترهلاً والآن تغيرت الاهتمامات والأولويات ويجب صيانة حقوق الدولة وأملاكها واستثماراتها فهمنا البحث عن مطارح دخل لا تؤثر في المواطن.

جاء ذلك خلال زيارته لمدينة بانياس ولاحقاً مدينة طرطوس حيث التقى خلالها أعضاء المكتب التنفيذي في المحافظة ومدينة بانياس. ففي بانياس جال الوزير برفقة محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى على المنطقة الصناعية ومنطقة الكورنيش البحري ثم التقى أعضاء المكتب التنفيذي في المدينة مع رئيس مجلسها حيث أكد ضرورة الإسراع باستثمار المنطقة الصناعية والعمل على تبسيط الإجراءات والعمل على تقديم دراسة حول إمكانية إحداث مركز لخدمة المواطن في بانياس والوزارة مستعدة لتقديم الدعم في هذا الموضوع وفيما يخص أملاك البلدية أكد الوزير ضرورة مراجعة كل شبر من هذه الأملاك ومراجعة كل الاستثمارات (ما حد أبدى من المجتمع) وإذا أخطأت المجالس يجب محاسبتها فالانتخاب ليس غطاءً لأحد.

وفي موضوع النظافة وجه الوزير بالاهتمام بموضوع النظافة وقدم إعانة لمجلس مدينة بانياس قدرها ١٠٠ مليون ليرة لإصلاح الآليات المعطلة مع ضرورة تقديم جداول بالآليات التي تم إصلاحها.

كما طالب الوزير أعضاء المكتب التنفيذي في مجلس المحافظة ومدينة بانياس بإيجاد كل الحلول الممكنة للاستثمار وعلى الملأ. وطالب أعضاء المكتب التنفيذي باعتماد الارتفاع الشاقولي في نظام ضابطة البناء والمخطط التنظيمي والطابق الإضافي أسوة ببقية المناطق وإعادة النظر بموضوع الاستملاكات وطرحت مشكلة التباين بين الخرائط الطبوغرافية والتنظيمية وكذلك مشكلة مدخل مدينة بانياس الذي لم يعرف التزفيت.

وفي موضوع الكورنيش البحري ببانياس طالب الوزير بدراسة إمكانية إقامة مكسر لحماية الكورنيش مع إمكانية استثماره لإيجاد مطارح لمجلس المدينة.

وفي مبنى المحافظة بطرطوس التقى الوزير أعضاء المكتب التنفيذي في مجلس المحافظة والعاملين في أمانة المحافظة بحضور المحافظ وأمين فرع الحزب ورئيس مجلس المحافظة حيث قدم المحافظ رؤية المحافظة لتطويرها منوهاً بإحداث جامعة طرطوس الحكومية وجامعة المنار المنوي إحداثها في بانياس مستعرضاً واقع المحافظة الغنية بحملة الشهادات العلمية ومعامل الأدوية التي تم إحداثها في طرطوس بكلفة ٣٠ مليار ليرة وهي تكفي ضعفي حاجة البلد من الدواء بكل أنواعه.

استجابة لما نشرته «الوطن» حول الواقع الخدمي بتجمع الفضل

| القنيطرة- خالد خالد

يمكن أن نطلق عليه لقاء المصارحة والمكاشفة الذي جمع محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر مع المجلس البلدي لبلدية تجمع جديدة الفضل والذي جاء بعد نشر صحيفة «الوطن» مادة حول الواقع الخدمي بذلك التجمع، بحضور حمدة العرقاوي عضو المكتب التنفيذي المختص والدكتور عوض العلي مدير صحة القنيطرة وعبد الغني جعفر مدير إدارة النفايات الصلبة وعضو مجلس المحافظة يحيى الجاسم، وعضو مجلس الشعب خالد خزعل وهو أول شخص من ممثلي المحافظة يحضر اجتماعاً خدمياً يهم أبناء القنيطرة.

وفي بداية الاجتماع قال المحافظ: لا الله ولا الدولة ولا أنا يرضى عن الواقع الخدمي في تجمع الفضل، وكل شيء نقدر عليه قدمناه وكل مديري المديريات الخدمية يداومون بالتجمع يومين بالأسبوع إضافة إلى عضو المكتب التنفيذي المختص، كما تم تقديم ضاغطة لنقل القمامة ورصد مبلغ قدره خمسة ملايين ليرة لإصلاح الضاغطة المعطلة وفرز سيارتين قلاب وتركس وتخصيص البلدية بسيارة جديدة ورصد اعتمادات لتعيين عمال نظافة، ولم نترك وسيلة أو طريقة إلا واتبعناها لتحسين الخدمات بالتجمع، وأصبح هم المحافظ والشغل الشاغل له تجمع الفضل ورغم ذلك لا حياة لمن تنادي والوضع الخدمي «مكانك راوح»، و أكد عبد القادر أن الوضع الخدمي غير مرض وغير مقبول في تجمع الفضل وكثرت الشكاوى في وسائل الإعلام ومراجعة المواطنين لمكتبه، ورغم تسخير كل الإمكانات وتوجيه رئيس البلدية بالقيام بجولة يومية على الأحياء والتواصل مع المواطنين لنشر ثقافة التعاون والتوعية بينهم، إلا أن الخدمات دون المستوى المطلوب، لافتا إلى أنه لن يقبل بذلك ولا يمكن أن يتفرغ لتجمع الفضل فقط وينسى باقي التجمعات وهموم المحافظة في الظروف الراهنة وضرورة وجوده اليومي على أرض القنيطرة.

ولفت المحافظ إلى أن المواطن يقدر وضع الدولة في ظل الحرب والظروف الراهنة ولكن القنيطرة لم تطلب شيئاً من الحكومة لأبناء المحافظة إلا وقدمته، سائلا أعضاء المجلس البلدي لتجمع الفضل عن مدى شعورهم بتقصير الدولة تجاه التجمع وعن مدى رضاهم عن مستوى الواقع الخدمي وخاصة النظافة ليجيبوا بالنفي وبعدم الرضا عن الخدمات وخاصة النظافة، ليؤكد مجدداً تقديم كل شيء للتجمع ولكن المجلس لم يقدم أي شيء راميا الكرة في ملعبهم..

حمدة العرقاوي عضو المكتب التنفيذي المختص أبدت عدم رضاها عن الواقع الخدمي وخاصة النظافة لغياب المتابعة من رئيس البلدية وأعضاء المجلس ولغياب ثقافة التشاركية عند أبناء التجمع، لافتة إلى القيام بعمل يومي تطوعي منذ فترة قريبة ولم يشارك به أي مواطن من أبناء التجمع.

رئيس البلدية محمد فرج أحمد أكد تفاقم أزمة النظافة بالتجمع بعد تعطل الضاغطة، ورفض المواطنين العمل كعمال نظافة، مطلقا الوعد للمحافظ بترحيل كامل القمامة من التجمع يوم الإثنين القادم على أبعد تقدير، ليرد عليه المحافظ بأنه سيقوم بجولات سرية ومفاجئة للتجمع وإن كان الوضع على حاله فعندها سيكون الإجراء المناسب بحق رئيس البلدية.

اختناقات وازدحام على البنزين بدرعا

| درعا- الوطن

تشهد محطات الوقود مؤخراً ضغطا شديداً في الطلب على مادة البنزين ولدى استطلاع «الوطن» للواقع في مدينة درعا تبين وجود طوابير من المواطنين وهم يصطفون في الدور على أمل أن يحالفهم الحظ بالحصول على كمية قليلة من البنزين لاتتجاوز ١٠ ليترات قبل أن تعلن المحطة التوقف لنفاد المخصصات المحدد بيعها في اليوم من الجهات المعنية، وبالاقتراب من المضخات يبدأ دوي الصراخ والتدافع بشكل مقزز للغاية كما يشاهد حشد من المشرفين على التوزيع من مختلف الجهات يكاد يقارب عدد المواطنين من طالبي المادة، وبسؤال أحد المشرفين أشار إلى المعاناة القاسية في عملية التوزيع وفقاً للدور لافتاً إلى أن هناك أشخاصاً وخاصة من النساء يتكرر يومياً وجودهم بغرض المتاجرة مما يزيد الازدحام ويتسبب في معاناة المحتاجين فعلاً للمادة نتيجة التأخير، في حين أوضح أحد العاملين لدى محطة وقود أن السوق السوداء تغري البعض فعندما يخرج المتاجرون بالبيدون سعة ١٠ ليترات يبيعونه على الفور بربح يفوق ١٥٠٠ ليرة سورية، ومن جهتهم تحدث عدد من المواطنين عن الاختراقات الحاصلة للدور رغم كثرة المشرفين آملين إيجاد الآليات المناسبة لضبط عملية التوزيع ولا بأس بإعادة تفعيل العمل بالبطاقة الممنوحة من البلدية بموجب دفتر العائلة لإبعاد المتاجرين والمتطفلين، وحول الكميات الواردة من مادة البنزين إلى المحافظة أوضح المهندس حسن السعيد مدير فرع محروقات أن الاحتياج اليومي يبلغ ٥ طلبات أي ١٠٠ ألف ليتر تقريباً وحالياً لا يصل سوى نصفها وهذه الحال تقريباً كما في باقي المحافظات وقد تم لضبط التوزيع وتغطية طلب معظم المواطنين تحديد توزيع ١٠ ليترات للبيدون و٢٠ ليتر للسيارات والأمل أن تنتهي هذه الحالة الطارئة بعد أن تعود مخصصات المحافظة إلى ما كانت عليه.

وبدوره ذكر مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي المصطفى أن عناصر المديرية يشاركون في لجان الإشراف على التوزيع وفق الآليات المعتمدة مشيراً إلى أنه منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه تم تنظيم ١٨ ضبطا وتنفيذ ١٢ اغلاقا بمحطات وقود لارتكابها مخالفات البيع بسعر زائد والاتجار بالمادة لغير الأغراض المخصصة لها وللنقص في الكيل وبين أنه تم طبع بروشورات وجهزت يافطات ستوضع في الأماكن العامة بهدف تحفيز التجار على الالتزام بالقوانين وعدم ارتكاب المخالفات التي تضر بهم وبالمستهلك معا وحث المواطنين على الإبلاغ عن أي مخالفات في الأسواق للمساعدة في قمعها وحمايتهم من الغش والاستغلال.

أجور كشف الطبيب الشرعي تعادل ثمن سندويشة فلافل

| السويداء - عبير صيموعة

رغم أن القانون ١٧ لعام ٢٠١٤ القاضي بإحداث هيئة علمية صحية تسمى الهيئة العامة للطب الشرعي تبعيتها لرئاسة مجلس الوزراء كان الضمان الوحيد لحقوق الأطباء الشرعيين واستمرار عملهم خاصة المادة ٢ منه التي تنص على تمتع هذه الهيئة بشخصية استقلالية مالياً وإدارياً إلا أن الاجتماع الأخير لرئاسة المجلس أعاد من جديد دوامة الصراع بين وزارة العدل ووزارة الصحة في تبعية الطب الشرعي بعد أن جاء القرار باتباع جميع الهيئات المدرجة تبعيتها لرئاسة مجلس الوزراء كل هيئة إلى الوزارة المختصة.. حيث تتلخص معاناة الأطباء الشرعيين وبحسب رئيس مركز الطبابة الشرعية بالسويداء الدكتور أكرم نعيم بالعمل الشاق والمضني وخاصة أن جميع الأعمال والكشوف الطبية تنحصر بالكشف على الجثث المتفحم منها والمشوه والحاملة لأمراض وفيروسات خطرة إلا أن ذلك العمل لم يدفع (وزارة العدل) للعمل على رفع أجور الكشف حيث لا تتجاوز أجرة الكشف على الجثة ٢٥٠ ل.س مهما كانت حالتها من تفسخ أو ما تحمله من أمراض وهذا ما اعتبره الأطباء إجحافاً بحقهم ضمن ظروف تلك المهنة الخطرة علماً أن أجور الكشف على الجثة فيما مضى كان ٥٠٠ ل. س إلا أن هذه الأجور تم تخفيضها إلى النصف رغم أن الطبيب الشرعي أثناء عمله وفي أحيان كثيرة يتعامل مع جثث تكون ناقلة لأمراض خطرة مؤكداً أن الأطباء الشرعيين البالغ عددهم ٦ أطباء فقط على ساحة المحافظة طالبوا برفع تلك الأجور أسوة بكشوفات الأطباء الآخرين من الاختصاصات كافة وخاصة أن الأجرة حالياً (وعلى حد قول أحد أطباء المركز لا تساوي ثمن سندويشة فلافل).

معقبو المعاملات يبتزون المواطنين في نقل حماة

| حماة - محمد أحمد خبازي

يتعرض أصحاب المركبات لأنواع كثيرة من الابتزاز في مديرية نقل حماة، في ظل عجزها عن معالجة هذه الظاهرة المزعجة، وكثراً ما شكوا معاناتهم للجهات المعنية التي لم تستجب لهم، الأمر الذي أراد محافظ حماة الدكتور غسان خلف التأكد منه لمعالجته، فكان أن /كبس/ المديرية يوم الخميس الماضي- عطلة «الوطن»- بعد ازدياد الشكاوى، حول سوء العمل في المديرية ومعاناة الموظفين والمواطنين من معقبي المعاملات غير المجازين رسمياً، الذين يقتنصون المواطنين اقتناصاً ويبتزونهم أبشع ابتزاز!!

وخلال جولته ولقائه المواطنين والموظفين، شدد المحافظ على ضرورة تسهيل الإجراءات أمام المواطنين أصحاب المركبات في تسيير وإنجاز معاملاتهم، وقمع ظاهرة معقبي المعاملات غير المجازين، وتجاوزهم للقوانين والتعليمات التنفيذية في تسيير المعاملات.

وطلب من مدير النقل ورؤساء الأقسام في المديرية اتخاذ الإجراءات التي تساعد المواطنين في إنجاز معاملاتهم بالسرعة المطلوبة ضمن الإمكانات المتاحة، وتفعيل البطاقة الإلكترونية الذكية وسند التمليك الذي اعتمدته المديرية مؤخراً لجميع المركبات المسجلة، وكذلك حسن استقبال المواطنين والاستماع إلى مطالبهم والعمل على حلها.

وأما مدير النقل عامر السيد، فقد طالب المحافظ بالدعم اللازم لمكافحة ظاهرة معقبي المعاملات المخالفين الذين يتجمهرون أمام المديرية ويعرقلون العمل في كثير من الأحيان، ويبتزون أصحاب المركبات.

وعرض لبعض الصعوبات التي تواجه العمل في المديرية، ومنها التقنين الكهربائي وانقطاع الشبكة الهاتفية الأرضية والهوائية وتضرر قطاع النقل نتيجة الظروف الراهنة.

وأكد أن المديرية بدأت في تطبيق المشروع التجريبي للرخصة الإلكترونية للمركبات في أيار الماضي، وقد بلغت إيرادات المديرية في العام الماضي ٩١١ مليون ليرة، وتضم ١٤٦ ألفاً و٨٩٢ مركبة مسجلة بين عامة وخاصة، ودراجة نارية وجرار زراعي.

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة انسانية غير متحيزة و حيادية و مستقلة، متواجدة بشكل مستمر في سورية منذ عام ١٩٦٧ . تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل وثيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري و تدعمه لتقديم الطعام و مياه الشرب و الرعاية الصحية إضافة الى اشكال أخرى من المساعدات الاغاثية للاشخاص المتضررين من النزاع. تقوم اللجنة الدولية أيضا بزيارة المحتجزين و تساعدهم على التواصل مع عائلاتهم كما تقوم بتقديم هذه الخدمة للعائلات التي فرقها القتال.

يعلن مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية عن حاجته إلى توظيف :

محاسب
مقر العمل في دمشق

المهام الأساسية :
- مسؤول عن المصاريف النقدية اليومية.
- الحفاظ على ملف الدفعات المسبقة واغلاقها.
- التقيد بساعات فتح واغلاق الصندوق.
- مسؤول عن إدارة الخزينة.
- إعداد الشيكات والتحويلات المصرفية.
- رصد حركة أسعار الصرف اليومية وتحديث جدول الاسعار.
- المساعدة في عملية اغلاق الحسابات الشهرية.

الشروط المطلوبة:
- شهادة ثانوية أو شهادة خبرة.
- ٣-٥ سنوات خبرة في وظيفة أو مجال مشابه.
- معرفة جيدة باللغة الانكليزية تحدثاً وكتابةً
- مهارات جيدة بالحاسوب.
- مهارت تحليلية جيدة.

مكان العمل: دمشق
لغة العمل الاساسية : الإنكليزية
آخر تاريخ للتقديم: ٢٠١٦/٨/٢٧

يرجى من المهتمين إرسال ملفاتهم (السيرة الذاتية و رسالة التحفيز و شهادات الخبرة) الى:
اللجنة الدولية للصليب الاحمر
أبو رمانة, شارع مصر, ساحة الروضة, دمشق

بريد الكتروني: dam_hr_services@icrc.org موضوع الإيميل:
محاسب _ دمشق"

سيتم الاتصال بالمرشحين المتوافقين مع متطلبات العمل فقط.
تستبعد طلبات التوظيف المقدمة بغير اللغة الإنكليزية أو في حال عدم اكتمالها.

ICRC

The International Committee of the Red Cross (ICRC) is an impartial, neutral and independent humanitarian organization, which has been permanently present in Syria since 1967. The ICRC works closely and supports the Syrian Arab Red Crescent (SARC) organization to provide food, water, healthcare and other forms of relief assistance to people affected by the fighting. The ICRC also visits people detained and helps them to stay in contact with their families. This service is also provided to families separated as a result of the fighting.

ICRC Syria is seeking to recruit a:

Cashier
Based in Damascus

Main responsibilities:
- In charge of daily cash disbursements.
- Maintain Working Advance file and follow up the closing process.
- Ensure that cash opening and closing hours are respected.
- Responsible for treasury management.
- Prepare checks and bank transfers.
- Monitor the daily exchange rate movement and update the track table.
- Assist in the monthly closing process.

Minimum Qualifications:
- High school or professional diploma
- 3 - 5 years work experience in a similar field
- Good knowledge of written and spoken English
- Good computer skills
- Analytical skills

Working base: Damascus
Working language: English
Deadline for applying: 27/08/2016

Interested candidates are requested to send their complete file in English (Resume, motivation letter and references) to:
International Committee of the Red Cross (ICRC)
Abu Romaneh, Masr Street, Rawda Square, Damascus.

Candidates can email their files to : dam_hr_services@icrc.org, **email subject: "Cashier _Damascus"**

Only short-listed candidates will be contacted.
Incomplete files or applications in a language other than English will be rejected.